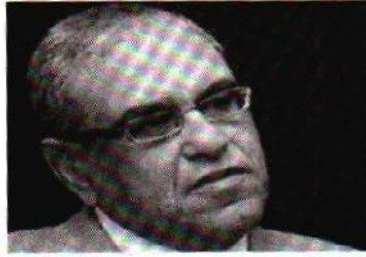


PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Borsa
DATE:	30-November-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE :	Abdel Badee: Private sector imported gas transport fees will be determined based on pricing equation
PAGE:	04
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Mohamed Adel

PRESS CLIPPING SHEET

«عبدالبدیع»: تحديد رسوم نقل واردة الغاز للقطاع الخاص وفقاً لمعادلة سعرية جهاز تنظيم استهلاك الغاز يمنح رخصاً للاستيراد.. وعلى الشركات الراغبة التقدم



خالد عبدالبدیع

وأوضح المسؤول، أن إنشاء جهاز لتنظيم استهلاك الغاز موجود في جميع دول العالم، والإدارة الجديدة المنشأة بإيجاس ستكون مهامها تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بتنظيم سوق الغاز، وإعداد نموذج اتفاقيات لأنشطة النقل والتوزيع والتخزين وتراخيص مزاوله النشاط.

وذكر أن جهاز تنظيم استهلاك الغاز يختص أيضاً بوضع آليات احتساب تعريفة نقل وتوزيع وتخزين الغاز ومراجعة تطبيقاتها بما يحقق مصلحة جميع الأطراف الفعالة في سوق الغاز، وتحديد الأسس العامة التي يلتزم بها موردو وناقلو ومؤزعو الغاز الطبيعي داخل مصر، بالإضافة إلى إعداد الدراسات التي تساعد في تسعير الغاز الطبيعي للمستهلكين، ومراجعة مسودة قانون الغاز الطبيعي وإجراءات إصداره، وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية والتوصيات للسلطة المختصة، وكذلك للأطراف الفعالة في سوق الغاز.

وأضاف أن «إيجاس» سوف تعمل على إعداد الهيكل التنظيمي واللوائح المالية والإدارية والتنظيمية لجهاز تنظيم مرفق الغاز، وتصور لتوفير التسهيلات التي تكفل للجهاز القيام بالمهام المنوطة به، ووضع آليات وأسس تنظيم العلاقات بين الأطراف الفعالة في سوق الغاز وفقاً لأحكام القوانين والقرارات واللوائح، وكذلك وضع الضوابط التي تكفل المنافسة المشروعة بما يحقق مصلحة جميع الأطراف ولا يخالف قوانين وأحكام المنافسة ومنع الاحتكار، ووضع آليات حماية حقوق المستهلكين وبحث الشكاوى المقدمة والعمل على تسوية المنازعات بين الأطراف ودياً قبل اللجوء للقضاء.

محمد عادل

أنشأت الشركة القابضة للغازات «إيجاس» جهازاً مستقلاً لتنظيم استهلاكات الغاز الطبيعي، بحيث يسمح بتحرير سوق الطاقة وإعطاء القطاع الخاص القدرة لتدبير احتياجاته من الوقود بنفسه.

قال خالد عبدالبدیع، رئيس الشركة القابضة للغازات «إيجاس» في تصريحات له البورصة، إن اللوائح والقوانين الخاصة بتنظيم استهلاك الغاز تسمح للقطاع الخاص بالتقدم بطلب استيراد احتياجاته من الوقود للجهاز مباشرة، والحصول على الموافقات التي سيحتاجها لذلك.

وأوضح أن الدولة ستحصل على مقابل مالى لنقل الغاز بالشبكة القومية حتى يصل للمستهلك النهائي، وفي حالة استيراده مسال سيقوم بتحمل نفقات استقباله وتحويله من خلال مركب التمييز المتعاقد عليها.

وأضاف عبدالبدیع، أن رسوم نقل الغاز لصالح القطاع الخاص بالشبكة القومية لن تكون ثابتة وسترتبط بمعادلة سعرية متغيرة وفقاً لسعر الغاز والمسافة التي يقطعها داخل خطوط الأنابيب.

يذكر أن القابضة للغازات «إيجاس» قد نشرت ضوابط استيراد القطاع الخاص الغاز المسال على الموقع الرسمي للشركة، وتضمنت التقديم ببيانات عن المستورد والمصدر والمستهلك، ومعلومات فنية عن نوع الغاز ومواصفاته الفنية.

وتوقع مسئول بارز بوزارة البترول، أن يدخل القطاع الخاص في صفقة استيراد الغاز من قبرص، باعتباره الأفضل والأرخص، بحيث لن يتعدى سعره 6 دولارات للمليون وحدة حرارية مقارنة بنحو 8 دولارات للغاز المسال، وذلك بدون حساب تكلفة استقباله وتحويله بمركب التمييز.

وأصدر شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية الأسبق ورئيس الوزراء حالياً قراراً بإنشاء إدارة جديدة مؤقتة في الشركة القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» تتولى تنظيم أنشطة الغاز الطبيعي لحين إنشاء الجهاز المنظم لمرفق الغاز.

وقال المسؤول، إن الحكومة لجأت لتحرير سوق الطاقة والسماح للقطاع الخاص بتدبير احتياجاته من الوقود، بعد تراجع إنتاج من الغاز الطبيعي إلى 4.35 مليار قدم مكعبة يومياً خلال العام المالى الجارى مقارنة بـ 6.06 مليار قدم في 2009-2010.

وأشار إلى استمرار تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بالبلاد خلال السنوات المقبلة، نتيجة عدم ربط مشروعات كبيرة على الإنتاج حتى عام 2017.